في دراسة لغرفة دبي قبل انطلاق المنتدى العالمي الإفريقي للأعمال

10 في المئة نسبة الاستثمارات الخليجية بالبنية التحتية الإفريقية خلال العقد الماضي

كشفت دراسة حديثة لغرفة تجارة وصناعة دبي إن الاستثمارات الخليجية في البنية التحتية الافريقية خلال العقد الماضي شكلت ما بين 7-10% من إجمالي الاستثمارات الخارجية فيها، بعد ان بلغ حجم الاستثمار الخليجي في هذا القطاع خلال العقد الماضي 30 مليار دولار امريكي بالاسعار الجارية، مقسما بين 15 مليار دولار كاستثمارات مباشرة و15 مليار دولار امريكي كمساعدات وقروض ومنح.

وخلال مؤتمر صحافي ، كشفت غرفة دبي عن نتائج هذه الدراسة التي اعدتها الغرفة بالتعاون مع «وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للايكونومست» استعدادا لانطلاق فعاليات المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال اليوم اول اكتوبر في دبي.

وتوقعت الدراسة أن يبلغ المعدل السنوي للاستثمارات الخليجية في البنية التحتية الإفريقية 5 مليارات دولار أمريكي خلال السنوات القادمة، اي ما يعادل 10% على الأقل من متوسط إجمالي التدفقات الاستثمارية السنوية في قطاع البنية التحتية.

وأظهرت الدراسة أن التمويل الخليجي ركز على البنية التحتية في شمال افريقيا، التي تلقت الجزء الأكبر من المساعدات «حوالي 65% من الإجمالي» والحصة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الخاصة «60%».

وبرز تركيز من المستثمرين الخليجيين على الدول الإسلامية مثل جيبوتي والسنغال، مع وجود بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، كما هو الحال مع شركة «اكوا باور» السعودية التي ركزت جهودها بشكل رئيسي في جنوب افريقيا، وشركات الاتصالات التي ركزت على شرق وغرب افريقيا. وحتى الآن، هناك استثمارات خليجية قليلة نسبيا في اقتصادات دول القارة سريعة النمو مثل انغولا واثيوبيا ونيجيريا، والتي جذبت تمويلا كبيرا لقطاع البنية التحتية من الشركات البرازيلية والصينية، وكذلك - في حالة نيجيريا - حيث تستقر شركات امريكية وأوروبية.

وتتوزع المساعدات واستثمارات القطاع الخاص الخليجية على قطاعات البنية التحتية الإفريقية المختلفة. وتبين الدراسة ان أكثر من نصف المساعدات الخليجية اتجه لمشاريع النقل وخصوصا الطرق، واستحوذ قطاع الطاقة على 30% من إجمالي المساعدات الخليجية «تتراوح بين السدود الكهرمائية وتوفير الكهرباء للمناطق الريفية» و15% على مشاريع المياه، لكن القليل جدا على البنية التحتية للاتصالات. وعلى النقيض من ذلك، شكل قطاع الاتصالات المجال الأبرز لاستثمارات القطاع الخاص الخليجي في البنية التحتية، تليه المواني ثم توليد الطاقة. وكان المستثمرون الخليجيون اقل انخراطا في مشاريع الطرق والبنية التحتية للمياه بسبب عدم وجود مشاريع مربحة.

ويعادل الاستثمار الخليجي، العام والخاص، اكثر من 10% من إجمالي الاستثمار الخارجي في قطاع البنية التحتية الإفريقية، لكنه يبقى ضئيلا بالمقارنة مع الاستثمار الصيني الذي وصل إلى 13 مليار دولار في 2012 لوحده، وقريبا من حجم الاستثمار من الجهات المانحة الأوروبية، بينما يتجاوز الـ 4 مليارات دولار التي يوفرها البنك الدولي.

وتشكل المقارنة المباشرة بين الاستثمارات الخليجية والاستثمارات الصينية في افريقيا إشكالية واضحة، فالنسبة للشركات الصينية، غالبا ما تكون صفقات البنية التحتية في افريقيا جزءاً من التعاقدات التجارية الأوسع التي تستهدف الموارد الافريقية. إذ ان الاستثمار في البنية التحتية يشكل في كثير من الأحيان فرصة للحصول على تنازلات في عقود الاستثمار في الموارد.

إلا أن الثروات الطبيعية في افريقيا لا تمثل مصلحة حيوية لدول الخليج، رغم قيام بعض الشركات الخليجية بالاستثمار بالفعل في القطاع.

وقال حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي، أن هذه الدراسة تلقي الضوء على الواقع الاقتصادي في القارة الافريقية والفرص المتاحة فيها، مشيرا إلى أن الروابط والعلاقات الثقافية والتاريخية مع افريقيا، إضافة إلى الموقع الجغرافي القريب، تضع الشركات والمستثمرين في منطقة الخليج في وضع جيد للمشاركة في الاستثمار بالبنية التحتية الأفريقية.

واضاف بوعميم ان هذه الفرص لا تقتصر فقط على القطاع العام والشركات الكبيرة، بل تشمل ايضا المشاريع المتوسطة والصغيرة، حيث بينت الدراسة ان الشركات الخليجية الصغيرة قادرة على تلبية احتياجات الطاقة في افريقيا نظرا للمخاطر المتعددة التي قد تواجهها المشروعات العملاقة في العديد من الأسواق الأفريقية.

حمد بوعميم

قطاع الاتصالات الإفريقي الأكثر جذباً للاستثمارات الخليجية لمخاطره المنخفضة وشموله جميع فئات المجتمع والدفع المقدم للخدمات

30 مليار دولار قيمة الاستثمارات الخليجية بالبنية التحتية الأفريقية للعقد الماضي موزعة بين 15 مليار دولار مساعدات خليجية و15 مليار دولار استثمارات خليجية مباشرة

مجموعة الخرافي من أقدم المستثمرين الخليجيين في إفريقيا و«زين» و«أجيليتي» من أبرز اللاعبين في مجال البنى التحتية

وقال بوعميم انه على الشركات الخليجية ان تنظر الى الخصائص الاستثمارية في الاسواق الافريقية كل على حدة، عوض النظر اليها على انها سوق واحدة ومتجانسة، مشيرا إلى أن كل سوق افريقية لديها مزاياها الاستثمارية وفرصها وتحدياتها ومخاطرها، مؤكدا أن المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال الذي تنظمه غرفة دبي، سيساهم بشكل كبير في تحفيز الحوار لمعالجة التحديات، وتعزيز تدفق الاستثمارات الخليجية في الأسواق الأفريقية.

الاستثمار الخليجي في قطاع البنية التحتية في افريقيا

لفتت الدراسة إلى أن النمو المرتفع للقارة الأفريقية وخاصة جنوب الصحراء الكبرى، ألقى عبئا متزايدا على قدرات البنية التحتية، وهو الأمر الذي بدا جليا في ازدحام النقل، والتكاليف العالية للخدمات اللوجستية، وعدم كفاية صيانة الأصول وعدم توفر الخدمات الكافية في المجالات الحيوية مثل المياه والكهرباء.

قطاع الاتصالات

اشارت الدراسة الى ان اهتمام الشركات الخليجية بقطاع الاتصالات بدأ في العام 2005 مع دخول شركة زين الكويتية وشركة إتصالات الإماراتية الى الاسواق الافريقية 2005 حيث استحوذت شركة زين الكويتية على Celtel بمبلغ 3،4 مليار دولار أمريكي، وهي شركة اتصالات مقرها السوداني مو إبراهيم، والتي بلغ عدد مشتركيها 14 مليون مشترك في 14 دولة افريقية. وفي وقت لاحق باعت زين معظم هذه العمليات في عام 2010 إلى بهارتي ايرتي الهندية.

وعزت الدراسة هذا الاهتمام الى انخفاض المخاطر في هذا القطاع مقارنة مع غيره من قطاعات البنية التحتية، واشارت الى نجاح المستثمرين الخليجيين في القطاعات التي يدفع فيها المستهلكون مقدما وحيث تكلفة الاستثمار في البنية التحتية مقدما هي نسبيا اقل بالمقارنة مع ما يحصلون عليه.

إلا ان التحدي الأبرز هو أن أسواق مناطق جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية مختلفة جدا عما يألفه المستثمرون الخليجيون. فمعظم الاقتصادات الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تتميز بانها منخفضة الدخل، ولديها نخب صغيرة ويوازي الطلب على السلع الاستهلاكية فيها تلك المتوفرة في دول الخليج.

ولتعزيز تنافسيتها في السوق الأفريقية، تحتاج الشركات الخليجية إلى شريك كما فعلت «اتصالات» في صفقة المغرب، أو الاستفادة من خبرتها في خدمات المشتركين من ذوي الدخل المحدود في بلدانها، ولا سيما الجاليات الأفريقية والآسيوية الكبيرة في منطقة الخليج.

واختلاف ظروف السوق المحلية لا يعني بالضرورة أمرا سلبيا لأنه من الممكن أن تمنح المستثمرين الخليجيين فرصة قد لا يجدونها في بلدانهم. وحتى بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون التكيف مع طبيعة هذه الأسواق الأفريقية، فإن الفرصة متاحة لهم في سوق جنوب أفريقيا التي توفر بيئة أقرب إلى ظروف الأسواق المحلية في دول الخليج.

قطاع النقل

تستقطب المواني اهتمام الشركات الخليجية يتبعها قطاع الطيران وبدرجة اقل بناء المطارات والطرق. ولعل ابرز المشاريع في هذا القطاع، وهو إدارة موانئ دبي العالمية لمحفظة حاويات دورالبه في العام 2000، وهو يعتبر علامة متميزة على الاستثمار الخليجي في الموانئ، حيث كان أول استثمار لموانئ دبي العالمية خارج دبي وإحدى أولى الصفقات الخليجية الكبيرة في مجال البنى التحتية الخليجية في افريقيا.

ومنذ ذلك الوقت، استثمرت موانئ دبي العالمية 1.5 مليار دولار مما جعل جيبوتي التي تعتبر البوابة البحرية لأثيوبيا، ثالث أكبر ميناء للحاويات في افريقيا، وجعلها تساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي. كما تابعت موانئ دبي العالمية الاستثمار في الموانئ في الجزائر ومصر والسنغال وموزمبيق، مما منحها تغطية واسعة في جميع أنحاء القارة وعزز من تكامل الاقتصاديات الأفريقية ضمن منظومة التجارة العالمية.

كما استثمر «صندوق الاستثمار في البنية التحتية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» والمدعوم من ثلاثة مستثمرين خليجيين في حصة في ميناء الاسكندرية للحاويات. كما تقوم شركة اجيليتي الكويتية والتي تمارس نشاطها في 11 دولة افريقية، بالعمل في قطاع الموانئ أيضا.

وفي قطاع الطيران، وبينما توسعت شركات الطيران الخليجية مثل طيران الإمارات في افريقيا، ما زالت مشاريع البناء المرتبطة بالمطارات قليلة العدد. وكانت «مجموعة الخرافي» الكويتية من أولى الشركات الخليجية التي عملت في القارة حيث قامت ببناء مدرج في مطار اديس ابابا قبل عقد من الزمن ومجموعة طرق في تنزانيا وغامبيا.

وبرز نشاط هيئات الاستثمار الخليجية في تمويل بناء الطرق، ولكنه قليل نسبيا بسبب فرض الحكومات الإفريقية انظمة تحصيل واسعة النطاق بسبب انخفاض مستويات الدخل، مما يقوض بشكل كبير من الجاذبية التجارية للاستثمار في الطرق. ولا يوجد أي استثمار خليجي مباشر في قطاع السكك الحديدية وتشييد الطرق، على الرغم من المساعدات الخليجية لهذا القطاع.

الطاقة الكهربائية

ساعدت خبرة شركات الطاقة الخليجية في تلبية الحاجة المتزايدة للطاقة في دول الخليج، وتوسيع اهتمامها الى القارة الافريقية. وكانت «مبادلة» اولى الشركات التي عملت في القارة حيث إستحوذت في العام 2006 على حصة 25% في تطوير محطة توليد الكهرباء في الجزائر.

ومن ابرز الشركات على الساحة الافريقية اليوم «اكوا باور» السعودية و«طاقة» الاماراتية وشركة الكهرباء والماء القطرية، ومعظم التمويل الخليجي في الطاقة المتجددة كان على شكل مساعدات، حيث يلاحظ كذلك ظهور مشاريع تجارية في هذا القطاع. كما قامت شركة «مصدر» ببناء اكبر محطة توليد الكهرباء بواسطة الالواح الكهروضوئية في موريتانيا، وبقدرة إنتاجية تبلغ 15 ميجاواط، هذا إضافة الى محطة توليد الطاقة من الرياح في سيشيل، وهناك مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة متخصصة في مجال الطاقة، وتقوم بتزويد المناطق النائية بمولدات للطاقة. وتلقى هذه الحلول ذات التكلفة المنخفضة رواجا في افريقيا، حيث يناقش بعض خبراء الصناعة جدوى المشاريع الضخمة، ويدعون الى التركيز على مشاريع الطاقة ذات النطاق الأصغر القابلة للتطبيق.

المياه

لقيت المياه، التي تعتبر أحد أكثر مجالات البنية التحتية الأفريقية حاجة للاستثمارات، اهتماما ضعيفاً من المستثمرين الخليجيين، إذ ان معظم التمويل مصدره وكالات التنمية. ومن ابرز الشركات الخليجية المستثمرة في القطاع شركة «ماتيتو» ومقرها دبي.

تحديات

واستعرضت الدراسة عدداً من التحديات التي تؤثر على قرارات الاستثمار الخليجي في القارة الافريقية وخصوصا في قطاع البنية التحتية. ويخشى المستثمرون الخليجيون من مجموعة متنوعة من المخاطر التي تهدد استثماراتهم، بدءاً من المشاكل التشغيلية وضعف الحوكمة وعدم احترام العقود إلى المخاطر السياسية وتغيير الحكومات والسياسات خاصة في حالة المشاريع الطويلة الامد، هذا فضلاً عن تقلب اسعار العملات.

ومع ذلك، يمكن للمستثمرين الخليجيين، لا سيما في صناديق الثروات السيادية التي قامت ببعض الصفقات الكبرى في افريقيا، ان تلعب دورا أكبر في القارة الافريقية. وتشكل الأحكام المسبقة للمخاطر العالية في افريقيا بين المستثمرين الخليجيين أحد أكبر العوامل التي تحول دون اندفاع المستثمرين الخليجيين للاستثمار في القارة، وخصوصا تصوراتهم حول بيئة الاستثمار في بعض الدول بوسط افريقيا، ولذلك من الضروري التفريق بين التحديات الموجودة في كل بلد افريقي.

وتكرت الدراسة بعض التحديات الأخرى التي تتمثل في وجود فرص عديدة في الأسواق الخليجية قد تغني الشركات الخليجية عن الاستثمار في افريقيا، بالإضافة إلى وجود مخاطر عالية في البلدان الأفريقية، وعدم الاعتياد على العمل في البيئات ذات الدخل المنخفض وخصوصا في بعض القطاعات الأفريقية.

حلول

وقدمت الدراسة بعض التوصيات لمواجهة التحديات في الاستثمار في البيئة التحتية الأفريقية، وإدارة المخاطر. وإحدى افضل هذه الطرق هو من خلال الاستثمار المشترك مع الجهات الفاعلة العالمية مثل بنوك التنمية والوكالات المتعددة الأطراف.

وتتشارك الحكومات الأفريقية على أرض الواقع مع المؤسسات الدولية مثل البنك الإفريقي للتنمية او مؤسسة التمويل الدولية، كما أن المستثمرين لديهم خيارات أخرى لحماية انفسهم، وتوفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار «MIGA» وهي عضو في مجموعة البنك الدولي التأمين ضد المخاطر السياسية في جميع البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة البنك الدولي.

مجيد جعفر: ثلاث خطوات لتغيير معادلات الطاقة في الشرق الأوسط

أوجز مجيد جعفر، المدير التنفيذي لشركة نفط الهلال ورئيس مجلس الأعمال الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنتدى الاقتصادي العالمي، خلال الإجتماع الخاص - الذي عقد ضمن المنتدى حول تحرير الموارد بهدف إحداث التنمية الإقليمية، الخطوات الثلاث التي يمكن اتباعها لإحداث التحول في مزيج الطاقة الإقليمية، وهذه الخطوات هي: تحرير سوق الطاقة في المنطقة، والتخفيف من حدة القيود القانونية المفروضة على البنية التحية للطاقة، والبناء والتوسع، وزيادة دور القطاع الخاص.

وقد أكدت الجلسة الإفتتاحية - التي حددت الأطر العامة للمنتدى الاقتصادي 2014، وسلطت الضوء على حاجة دول المنطقة للتركيز على تحرير الموارد والتعاون فيما بينها وصولا لتحقيق التنمية الإقليمية - على أهمية الإجتماعات التي عقدت وعلاقتها بالأحداث التي تجري على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقدم جعفر اقتراحا لحلول ثلاثة ملموسة وُجهت بشكل خاص لصانعي السياسات، استنادا على إمكانية الوصول للاستثمارات المطلوبة في صناعة الطاقة ضمن إطار سوق حرة إذا ما توفرت لها الفرصة لذلك. كما أن السماح للقطاع الخاص بلعب دور أكبر في صناعة الطاقة من شأنه أن يسارع في عملية الانتقال بدور الدولة من دور اللاعب إلى المشرع.

كما أشار جعفر للعلاقة الواضحة بين تأمين الطاقة ووضع أسعار منافسة لها من جهة، وبين الانتعاش الاقتصادي من جهة أخرى. وذلك وفقا لما تم تعريفه في النظرية الاقتصادية، ومما تجسد تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، حيث أدى مزيج من الريادة في تنظيم المشاريع وتطبيق التقنية الحديثة إلى إيجاد ثورة الغاز الصخري والصخر الزيتي، وأضاف، بأن فوائد اتباع هذه السياسة لم تقتصر على تمتع الولايات المتحدة اليوم بطاقة رخيصة فحسب، بل أنها عملت على تأمين عرض محلي هائل من الطاقة فيها.

وإذا ما افترضنا بأن ظروفا مشابهة تنطبق على أوروبا والأقاليم المحيطة بها الغنية بالطاقة، فإن إمكانية إحداث مثل هذه العلاقة وحالة التنمية نظل خاضعة للنقاش في محيط الدائرة التي تضم أوروبا والشرق الأوسط والبحر الأسود وشمال إفريقيا وروسيا.

إلا أن تحقيق التكامل في هذه المنطقة يُعد أمرا مفيدا لكافة الأطراف ذات العلاقة: "إذ أن زيادة التكامل في قطاع الطاقة على المستوى الإقليمي والعالمي يعني مزيدا من التعددية، وبالتالي تأمين المعروض من الطاقة"، وفقا لما أفاد جعفر.

وانطلاقا من وجهة النظر الشرق الأوسطية، "فإن زيادة التكامل في سوق الطاقة وخاصة سوقي النفط والغاز، وتحقيق هذا التكامل مع أوروبا وآسيا، سيساهم في ازدهار هذه المنطقة واستقرارها".

وإن من شأن اتباع تجارة الطاقة والاعتماد المتبادل المعززة بالتفاقيات استيراد طويلة الأجل، إضافة لإيجاد الترابط في البنية التحتية أن يصل بنا لحالة من الازدهار والاستقرار السياسي والجغرافي، كما أضاف جعفر قائلا، إن منطقة الشرق الأوسط يمتلك 47% من احتياطي النفط، و43% من احتياطي الغاز العالميين، لكنه يقدم 32% و17% فقط من الإنتاج العالمي من النفط والغاز على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المنطقة سيستفيد من الوصول للسوق الجديد.

مجيد جعفر

---

400 طلب في أقل من 3 أشهر

مشاركات قياسية في جوائز «أديبك 2014»

تلقّت جوائز معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك» رقماً قياسياً من المشاركات هذا العام. ووصل عدد الطلبات المقدمة للمشاركة في هذه الجوائز المرموقة إلى 396 طلبا، بزيادة تجاوزت المائة مشاركة عن دورة الجوائز في العام الماضي، التي شهدت 290 مشاركة.

كما كشف القائمون على تنظيم الجوائز عن ارتفاع في عدد الشركات المتقدمة للمشاركة في هذه الجوائز، التي ترعاها شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، إذ تشارك في جوائز العام الجاري 100 شركة مقارنة مع 79 شركة شاركت العام الماضي. وتتيح هذه الفعالية رفيعة الشان المجال أمام الشركات لعرض إنجازاتها وإسهاماتها في قطاع النفط والغاز. واعتبر عبدالمنعم سيف الكندي، رئيس جوائز «أديبك»، أن المكانة التي بلغها معرض ومؤتمر «أديبك» اليوم «تجعل منه منبراً مثالياً لتكريم الإنجازات الاستثنائية الحالية في القطاع»، وقال: «نطمح إلى الاستفادة من المعرض والمؤتمر في تبادل أفضل الممارسات، وتعزيز الكفاءة، ومكافأة أصحاب الإسهامات الكبيرة في المنطقة والعالم».

وقال منظمو جوائز «أديبك» إن المشاركات تسلط الضوء على الخطوات الكبيرة التي اتخذتها شركات في قطاع الطاقة بالمنطقة فيما يتعلق بالإنجازات والمنهجيات. وقال جان-فيليب كوسيه، مدير معرض «أديبك 2014» لدى شركة «دي إم جي إيفنت» لتنظيم الفعاليات، إن جوائز «أديبك» هذا العام «تجسّد الإبداع القائم في مشاريع منطقة الشرق الأوسط تجسيداً مذهلاً». وأكّد كوسيه أن العدد القياسي من المشاركات لا يعكس فقط عزم شركات النفط والغاز في المنطقة على تحقيق أفضل الممارسات، ولكنه يبرز أيضا التزامها بمشاركة العالم هذه المعرفة.

من جانب آخر، عزّا رُعاة الجوائز نجاحها الكبير إلى مكانة «أديبك» كواحد من أشهر فعاليات الطاقة وأطيبها سمعة في العالم. وفي هذا السياق، قال جيمس ويليامز، نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى «وذرفورد»، إن أديبك هو «أكبر حدث للنفط والغاز في الشرق الأوسط، بل ربما في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وهو الثاني عالمياً بعد «مؤتمر تكنولوجيا الحقول البحرية» في الولايات المتحدة». وعزا ويليامز أهمية مساندة «وذرفورد» لجوائز أديبك، إلى ارتفاع مستوى الحضور في هذا الحدث، معتبراً ذلك «فرصة تمكننا بسهولة من نشر رسالتنا والقيم التي نمثلها كشركة».

الناتج الصناعي الياباني يتراجع بنسبة 1.5 في المئة خلال أغسطس

كشفت الحكومة اليابانية في بيانات رسمية عن انخفاض الناتج الصناعي الياباني بنسبة 1ر5 في المئة خلال شهر اغسطس الماضي مقارنة بارتفاعه بنسبة 4ر0 في المئة في شهر يوليو الماضي نظرا لضعف الطلب المحلي. وقالت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ان الناتج الصناعي يغطي انتاج السلع الاستهلاكية بما في ذلك السيارات واجهزة الكمبيوتر فضلاً عن معدات الإنتاج مثل الرافعات. وابقت الوزارة على التقييم الشامل للانتاج الصناعي لثالث اكبر اقتصاد في العالم دون تغيير متوقعة زيادته بنسبة 0ر6 في المئة في شهر سبتمبر الجاري وتراجعه بنسبة 2ر0 في المئة في شهر اكتوبر المقبل. يذكر ان الحكومة اليابانية رفعت ضريبة المبيعات من نسبة خمسة في المئة الى ثمانية في المئة في شهر ابريل الماضي وهي اول زيادة منذ 17 عاما.

شركة الضيافة العالمية الفاخرة تنال جائزة «بيزنس ترافيلر» آسيا - الباسيفيك

مجموعة جميرا تحصد جائزة «أفضل علامة فندقية للأعمال في الشرق الأوسط وإفريقيا»

جانب من تسليم الجائزة

أختيرت مجموعة جميرا، شركة الضيافة العالمية الفاخرة والعضو في دبي القابضة، لتنال جائزة أفضل علامة فندقية لرجال الأعمال في الشرق الأوسط وأفريقيا وذلك ضمن جوائز مجلة 'بيزنس ترافيلر' آسيا- الباسيفيك.

وتهدف هذه الجوائز إلى تكريم أفضل العلامات في قطاع الضيافة حيث يقوم بالتصويت عليها قراء مجلة 'بيزنس ترافيلر' آسيا - الباسيفيك الذين شاركوا في استبيان يتعلق بالتميز في المنتجات والخدمات المقدمة إليهم. وتغطي هذه الجوائز التي تحتفي هذا العام بالذكرى الثالثة والعشرين على انطلاقتها ٥٧ فئة ضمن قطاع الضيافة. وسيتم إبراز كافة الفائزين في موقع 'بيزنس ترافيلر' آسيا- الباسيفيك إضافة إلى تسليط الضوء على هذه الجوائز والفائزين بها في عدد المجلة لشهر أكتوبر. وتسلم جيمس مابيي، نائب الرئيس الأول لتطوير منطقة آسيا الباسيفيك بمجموعة جميرا، الجائزة في حفل خاص أقيم في هونج كونج، وقال معلقا: «تفخر مجموعة جميرا باختيارها من جانب قراء مجلة بيزنس ترافيلر آسيا الباسيفيك لتنال لقب أفضل علامة فندقية للأعمال في الشرق الأوسط وافريقيا. ونحن سعداء للغاية للحفاظ على هذا التتويج للسنة السابعة على التوالي. وتعكس هذه الجائزة المستوى المتميز من الخدمات الراقية والجودة العالية الذي تحرص مجموعة جميرا على تقديمها على الدوام فضلا عن أنها تؤكد بأن علامة جميرا، وعلى الرغم من المنافسة الشرسة، مازالت تعتبر الخيار الأول للمسافرين من رجال الأعمال في المنطقة».

إضراب في مجموعة «دايملر» بسبب عزمها نقل مصانع خارج المانيا

نفذ 2000 عامل في مصانع المجموعة الالمانية لصناعة السيارات «دايملر» في مدينة «دوسولدورف» اضرابا بسبب خطط المجموعة الرامية الى تسريح عمال ونقل مصانع الشركة المختصة في صناعة سيارة النقل «شبرينتر» الى خارج المانيا.

وقالت نقابة العمال الالمانية «اي جي ميتال» في بيان ان نحو 2000 عامل من بين ستة الاف سيتضررون بسبب خطط الشركة الرامية نقل مصانعها الى خارج المانيا مؤكدة «ان الاضراب سيستمر اليوم ليشمل بذلك ورديات الصباح والظهر والليل».

يذكر ان الشركة ستعقد في وقت لاحق اجتماعا بمدينة «بريمن» شمالي المانيا من اجل تقرير مصير مصانع الشركة المختصة في صناعة سيارة النقل «شبرينتر».